



الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/39/581
S/16782

19 October 1984

ARABIC

ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH/SPANISH

مجلس
الأمم



الجمعية
العامة

مجلس الأمن
السنة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة
الدورة التاسعة والثلاثون

البنود ١٢ و ١٨ و ٢٥ و ٢٩ و ٣١ و ٣٣ و ٣٦ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٣ و ٦٨ و ٦٩ و ٧١ و ٧٤ و ٨٠ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨ و ٩٦ و ٩٨ و ١٠٢ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٢٠ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٦ و ١٣٣ و ١٣٨ و ١٣٩ من جدول الأعمال
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي
تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة
الحالة في امريكا الوسطى : الاخطار
التي تهدد السلم والامن الدوليين
ومبادرات السلم
مسألة ناميبيا
سياسة الفصل العنصري التي تتبعها
حكومة جنوب افريقيا
قضية فلسطين
الحالة في الشرق الأوسط
بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون
الاقتصادي الدولي من أجل التنمية
مسألة قبرص
تنفيذ قرارات الأمم المتحدة
استعراض تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز
الامن الدولي

تنفيذ أحكام الأمن الجماعي الواردة في ميثاق
الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن
الدوليين
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق فى
الممارسات الاسرائيلية التى تمس حقوق
الانسان لسكان الاراضى المحتلة
المسائل المتصلة بالاعلام
التنمية والتعاون الاقتصادى الدولى
التدريب والبحث
المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة
الفوتية فى حالات الكوارث
ما للمساعدات السياسية والعسكرية والاقتصادية
وغيرها من أشكال المساعدة ، التى
تقدم الى النظام الاستعمارى والعنصرى
فى جنوب افريقيا ، من آثار ضارة بالتمتع
بحقوق الانسان
تنفيذ برنامج عمل العقد الثانى لمكافحة
العنصرية والتمييز العنصرى
ما للإعمال العالمى لحق الشعوب فى تقرير
المصير وللاسراع فى منح الاستقلال
للبلدان والشعوب المستعمرة من أهمية
لضمان حقوق الانسان ومراعاتها على
الوجه الفعال
القضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى
حقوق الانسان والتطورات العملية والتكنولوجية
العهدان الدوليان الخاصان بحقوق الانسان
المناهج والطرق والوسائل المختلفة التى
يمكن الأخذ بها داخل منظومة الأمم
المتحدة لتحسين التمتع الفعلى بحقوق
الانسان والحريات الأساسية

أنشطة المصالح الأجنبية ، الاقتصادية
وغيرها ، التي تعرقل تنفيذ إعلان
منح الاستقلال للبلدان والشعوب
المستعمرة في ناميبيا وفي سائر
الأقاليم الواقعة تحت السيطرة
الاستعمارية ، والجهود الرامية إلى
القضاء على الاستعمار والفصل العنصري
والتمييز العنصري في الجنوب الإفريقي
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية
المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
التسهيلات الدراسية والتدريبية المعروضة
من الدول الأعضاء لصالح سكان
الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات
التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون
الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي
الدولي الجديد
تطوير وتعزيز حسن الجوار بين الدول
تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بزيادة فعالية
مبدأ عدم استعمال القوة في العلاقات
الدولية
تقرير اللجنة الخاصة المعنية بميثاق الأمم
المتحدة وتعزيز دور المنظمة
حق الشعوب في السلم
الحالة الاقتصادية الحرجة في إفريقيا

رسالة مؤرخة في ١٥ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ ، موجهة الى
الأمين العام من الممثل الدائم لنيكاراغوا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل الى سعادتك تقرير المقرر (المرفق الأول) والوثائق الاخرى
(المرفقات من الثاني الى الرابع) المتعلقة بالمؤتمر الثالث لوزراء العمل في بلدان عدم
الانحياز والبلدان النامية الاخرى ، المعقود في ماناغوا ، نيكاراغوا ، في الفترة من
١٠ الى ١٢ ايار / مايو ١٩٨٤ ، راجيا التفضل بالعمل على تعميمها على الدول الاعضاء
بوصفها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في اطار البنود ١٢ و ١٨ و ٢٥ و ٢٩ و
٣١ و ٣٣ و ٣٦ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٣ و ٦٨ ، ٦٩ ، ٧١ ، ٧٤ و ٨٠ و ٨٢ و ٨٣ و
٨٤ و ٨٦ و ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٦ و ٩٨ و ١٠٢ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٧ و ١٠٨ و ١٢٠ و
١٢٣ و ١٢٤ و ١٢٦ و ١٣٣ و ١٣٨ و ١٣٩ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس
الامن .

(توقيع) خافييرو تشامورو موررا

السفير

الممثل الدائم لنيكاراغوا
لدى الأمم المتحدة

المرفق الاول

تقرير المقرر

- ١ - عقد المؤتمر الثالث لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى في مركز مؤتمرات سيزر اوغوستو سيلفا ، في ماناغوا ، نيكاراغوا ، في الفترة من ١٠ الى ١٢ ايار/مايو ١٩٨٤ .
- ٢ - شارك في اعمال المؤتمر ممثلو بلدان وحركات التحرير الوطني الستة والاربعين التالية الاعضاء في الحركة : اثيوبيا ، الارجنتين ، الاردن ، اكوادور ، اندونيسيا ، انغولا ، اخندا ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، باكستان ، بليز ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بيرو ، تونس ، الجزائر ، الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، الراس الاخضر ، زامبيا ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، سورينام ، سيشيل ، العراق ، غابون ، غانا ، غينيا ، فولتا العليا ، فييت نام ، قبرص ، الكاميرون ، كوبا ، كولومبيا ، الكونغو ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالطة ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، منظمة التحرير الفلسطينية ، نيكاراغوا ، الهند ، اليمن الديمقراطية (جمهورية - الشعبية) ، يوغوسلافيا .
- ٣ - وحضر بصفة مراقب ممثلو البلدان والمنظمات التالية : البرازيل ، الجمهورية الدومينيكية ، السلفادور ، فنزويلا ، المكسيك ، الامم المتحدة ، منظمة الوحدة الافريقية .
- ٤ - وحضر المؤتمر ايضا ، كضيوف ، ممثلو المنظمات التالية : منظمة الدول الامريكية ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة العمل العربية .
- ٥ - وراس الجلسة الافتتاحية قائد الثورة دانييل اورتيجا سافيدرا ، منسق مجلس حكومة اعادة البناء الوطني لنيكاراغوا وعضو القيادة الوطنية لجبهة التحرير الوطني الساندينية ؛ وميغيل ديسكوتو بروكمان وزير خارجية نيكاراغوا ، وبكرم . رسول ، وزير العمل في العراق ورئيس المؤتمر الثاني لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى ؛ وبندكتو مانازس فونسيكا وزير العمل في حكومة نيكاراغوا ؛ ومحمد الناصر ، وزير العمل ، في تونس ورئيس مجموعة البلدان المنسقة في ميدان وتنمية العمالة والموارد البشرية ؛ وفريندرا باتيل ، وزير العمل في الهند ، وهي البلد الذي يراس حركة بلدان عدم الانحياز ؛ وممثلو مجموعة البلدان المنسقة في ميدان تنمية العمالة والموارد البشرية : جواكيم بينافيدس رودريغز ، رئيس اللجنة الحكومية للعمل والضمان الاجتماعي في كوبا ؛ وارثورود ونالد ميلوس . ، وزير العمل والرعاية

الاجتماعية في بنما ؛ وانورول ك . شود وري ، وزير العمل في بنغلاديش ؛ وفرانسييسكو ميغيل مونيولو وكيل وزارة العمل والضمان الاجتماعي في الأرجنتين .

٦ - أعلن السيد بكرم . رسول ، وزير العمل العراقي ورئيس المؤتمر الثاني لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى ، افتتاح المؤتمر . وابرز الوزير رسول في بيانه ان اهمية هذا الاجتماع تكمن في حقيقة انه عامل اساسي سوف يؤكد الجهود العظيمة التي بذلتها بلدان عدم الانحياز للقيام بدور فعال وعلمي في الحياة الدولية ، وان هذا الاجتماع يقيم الدليل ايضا على الجهود المتواصلة التي تبذلها تلك البلدان لايجاد حلول موضوعية لمشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ، لكي توفر لشعوبها ظروف معيشة افضل ووسائل حماية كافية وموارد بشرية ومادية افضل ، بحيث يتسنى لها الاسهام على نحو فعال في تنفيذ خطط تنميتها الاجتماعية - الاقتصادية ؛ وضمان مشاركة الجميع بصورة كاملة في مختلف الأنشطة ؛ وتحقيق كل اهدافها دون اي تمييز قائم على الجنس والعرق واللون او العقيدة الدينية .

٧ - واخذ الكلمة خلال الجلسة الافتتاحية السيد فيريندرا باتيل وزير العمل في الهند الذي ابلغ المؤتمر رسالة تهنئة من السيدة انديرا غاندي رئيسة وزراء بلاده ورئيسة حركة بلدان عدم الانحياز . وفيما يلي نص هذه الرسالة : " ان اغلبية شعوب العالم تعيش في بلدان نامية ، وهي مشاركة في الكفاح الشاق من اجل تحسين الحالة الاقتصادية . ويمكن رفع مستويات معيشتها بزيادة الانتاج لتلبية الاحتياجات المتزايدة . ولتحقيق ذلك يتعين تعصير الزراعة واكتساب تكنولوجيا جديدة من اجل اعطاء دفعة للتصنيع . ويجب ان يكون هناك استراتيجية محكمة التخطيط لتحسين الحماية الصحية والتعليم والاسكان .

" ان لدول عدم الانحياز مشاكل عديدة مشتركة . فلمعظمتنا قاعدة زراعية عريضة وقوى عاملة غير مستخدمة استخداما كاملا . ويمكن ان يكون في تبادل التصورات والخبرات فيما بيننا فائدة متبادلة عظيمة .

" وانني مبتهجة لان حكومة نيكاراغوا قد قامت بمبادرة عقد المؤتمر الثالث لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى ، وفق البرنامج عمل التعاون الاقتصادي الذي اعتمدته مؤتمر القمة السابع لبلدان الانحياز " .

٨ - وخلال الجلسة الافتتاحية ، حظي المؤتمر بالاستماع الى بيان هام ادلى به القائد دانييل اورتيجا سافدرا ، منسق مجلس حكومة اعادة البناء الوطني لنيكاراغوا وعضو القيادة الوطنية لجبهة التحرير الوطني الساندينية .

٩ - وقد رحب القائد اورتيجا بالمشاركين في المؤتمر ، باسم الشعب العامل المناضل في نيكاراغوا ، واعرب عن امتنان شعب نيكاراغوا للثقة التي اولاها اياها المشاركون في المؤتمر بعقد هذا الاجتماع على المستوى الوزاري في ماناغوا . وشجب العدو ان الامبريالي العسكري والاقتصادي والسياسي الغاشم الذي تشنه الادارة الحالية للولايات المتحدة وعملاتها مستخدمين اراضي هندوراس وكوستاريكا لهذا الغرض ، والذي زاد عليه زرع الالغام في موانئ نيكاراغوا ، مما يشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي . وانتهز القائد اورتيجا هذه المناسبة لاعادة اعلان مبادئ الثورة الشعبية الساندينية واعاد تأكيد انه لن يمكن لاعمال العدو ان اوالاتزاز او ممارسة الضغوط ان تغير من التزام نيكاراغوا الرسمي باحترام المبادئ والاهداف التي تهتدى بها بلدان حركة عدم الانحياز ، ولا سيما حق الشعوب في تقرير المصير والدفاع عن استقلالها الوطني . واذاف قائلا ، ان استمرار صحة نتائج المؤتمرين السابقين في الظروف المتمثلة في نظام اقتصادي يزداد جورا وازدياد التبعية وما يشكله تصعيد الحرب الامبريالية من خطر على السلم والاستقرار ، يفرض ضرورة قيام بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى باعمال مشتركة .

١٠ - وشدد السيد بكرم . رسول ، وزير العمل العراقي ورئيس المؤتمر الثاني لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى ، بصفة خاصة على التزام نيكاراغوا باحترام مبادئ حركة بلدان عدم الانحياز والكفاح من اجلها بالرغم من العدو ان الامبريالي الذي تتعرض له ، ثم اقترح ان يدرج البيان الهام الذي ادلى به القائد اورتيجا ضمن الوثائق الرسمية للمؤتمر . وقبل اقتراحه بالاجماع .

١١ - انتخب المؤتمر بالتزكية السيد بندكتو مانازس فونسيكا وزير العمل في نيكاراغوا رئيسا للمؤتمر .

١٢ - والقي رئيس المؤتمر الثالث لوزراء العمل في البلدان غير المنحازة وبلدان نامية اخرى خطابا هاما اشار فيه ، ضمن جملة امور ، الى ان التدريب المهني للعمال ينبغي ان لا يقتصر على تنمية المهارات والقدرات من اجل العمل في حرفة او تخصص ، بل يجب ان يزود العمال ايضا بالعناصر الاساسية التقنية والثقافية التي من شأنها ان تتيح لهم رؤية شاملة للواقع وللعملية الانتاجية . واذاف قائلا ان الوقت قد حان لبذل المساعي من اجل جعل منظمة العمل الدولية اكثر ديمقراطية مع اشتراك بلدان العالم الثالث بصورة منصفة في جميع الهيئات التوجيهية والاشرفية في المنظمة ، حيث ان هذا من شأنه تيسير استجابتها لاماني افقر الدول ، وهي الدول التي تتحمل اكبر قدر من المعاناة من جراء المشاكل الملحة التي تعانيها في ميدان العمل . وبناء على اقتراح من رئيس المؤتمر الثاني ادرج هذا الخطاب ضمن الوثائق الرسمية للمؤتمر .

- ١٣ - وانتخب المؤتمر نواب الرئيس التالية اسماؤهم : بافلوس باباغيوخوف ، وزير العمل في قبرص ، عن اوروبا ؛ وفريندرا باتيل ، وزير العمل في الهند ، عن اسيا ؛ ومحمد الناصر ، وزير العمل في تونس ، عن افريقيا .
- ١٤ - وانتخب جميل ماهافاد ، وزير العمل في اكوادور ، مقررًا ، عن امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .
- ١٥ - وافر المؤتمر بعد ذلك مشروع جدول الاعمال ، الذي اعتبر وثيقة من الوثائق الختامية للمؤتمر .
- ١٦ - والقي محمد الناصر ، وزير العمل في تونس ورئيس مجموعة البلدان المنسقة في ميدان تنمية العمالة والموارد البشرية ، خطابا هاما قال فيه ان هذا المؤتمر يعتبر حدثا هاما في تاريخ حركة بلدان عدم الانحياز ومعلما جديدا في طريق اعادة تشكيل العلاقات الدولية من خلال الحوار ، بهدف تحقيق مزيد من العدالة والتفاهم فيما بين الشعوب والدول وتعزيز السلم العالمي . وأشار ايضا الى اهمية تحقيق التعاون الافقي بين بلدان الحركة ، ولاسيما في مجال استخدام الموارد البشرية ، والحاجة الى زيادة مشاركة بلدان عدم الانحياز في أنشطة منظمة العمل الدولية . وقد اعتبر خطابه مساهمة هامة في المداولات وفي نجاح المؤتمر ومن ثم فقد اعتمد بوصفه وثيقة من وثائقه الرسمية .
- ١٧ - وتحدث خالد عبد الرحيم ، مدير دائرة المنظمات الشعبية في منظمة التحرير الفلسطينية ، وبرهانوبايه ، وزير العمل في اثيوبيا ، وميلا جورجيك ، نائب رئيس لجنة العمل في يوغوسلافيا ، وفيليرموغونزاليز ، وزير العمل ب كولومبيا ، باسم بلدان اسيا وافريقيا واوروبا وامريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وحركات التحرير فيها ، على التوالي ، مهنئين وزير العمل في نيكاراغوا على انتخابه رئيسا للمؤتمر .
- ١٨ - وقد استجاب المؤتمر لاقتراحات مجموعة البلدان المنسقة في ميدان تنمية العمالة والموارد البشرية بالنسبة لتنظيم اعماله ، وقرران يجتمع في جلسة عامة للاستماع الى بيانات الوزراء ورؤساء الوفود ، وان يشكل بعد ذلك لجنتين لدراسة البنود المختلفة . وقرر المؤتمر ان تنظر اللجنة ١ في البند ٢ " تنمية العمالة والموارد البشرية في القطاع الريفي غير الرسمي " والبند ٣ " التعاون في ميدان التدريب المهني بين بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى " وان تناقش اللجنة ٢ البند ١ " متابعة قرارات مؤتمر وزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى " والبند ٤ " مشاركة بلدان عدم الانحياز والتنسيق فيما بينها في الاجتماعات التي تعقد ها منظمة العمل الدولية ، بما في ذلك المسائل المتعلقة بمعايير العمل الدولية " . ولدى .../...

- فراغ اللجنتين من اعمالهما قرر المؤتمر ان يجتمع في جلسة عامة مرة ثانية ، للموافقة على اعمالهما وقراراتهما .
- ١٩ - وانتخب المجلس على بن ثابت ، نائب وزير العمل والخدمة المدنية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ، رئيسا للجنة ١ ، وانتوني بوتيل لوغولو ، الوزير بحكومة اغندا رئيسا للجنة ٢ .
- ٢٠ - وخلال الجلستين العامتين ، استمع المؤتمر الى ما يزيد عن ٢٥ وزيرا ورئيس وفد ، يمثلون بلدا انا وحركات تحرير تتمتع بعضوية الحركة ومنظمات تحضر الاجتماعات بصفة مراقب او بصفتها ضيوفا . وقد سمحت هذه المناقشة ، التي كانت مشعرة للغاية للوفود باجراء تحليل متعمق للحالة السائدة في بلدان عدم الانحياز من حيث تنمية العمالة والموارد البشرية ، كما وجهت المناقشات التي دارت في اللجنتين ١ و ٢ .
- ٢١ - وعقب المناقشة العامة في الجلسة العامة ، قرر المؤتمر انشاء لجنة صياغة ، برئاسة نيكاراغوا بوصفها البلد المضيف . ونظرت اللجنة في مشاريع القرارات التي قدمها عدد من الوفود .
- ٢٢ - واعتمد المؤتمر الوثائق الختامية ، التي تمخضت عنها المناقشات في لجنتي المؤتمر ، والقرارات التي قدمتها لجنة الصياغة ، والتي تشكل مع التقرير الختامي من اعماله .
- ٢٣ - وقرر المؤتمر ، بعد الاستماع الى هذا التقرير الذي قدمه المقرر ، ان يضيفه الى تقريره الختامي .

المرفق الثاني

كلمة قائد الثورة دانييل أورتيغا سافيدرا ،
منسق مجلس حكومة إعادة البناء الوطني
في افتتاح المؤتمر الثالث لوزراء العمل في
بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى

أود أن أشكر ، باسم شعب نيكاراغوا ، السيد بكر رسول وزير العمل العراقي والسيد فريندرا باتيل وزير العمل الهندي لما أبدياه من ملاحظات .

حضرات السادة الوزراء وأعضاء الوفود والمراقبين والضيوف البارزين والمشاركين في هذا المؤتمر الثالث لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى ، ان شعب نيكاراغوا العامل المناهض يرحب بكم ترحيبا حارا وأخويا ، ويعرب عن امتنانه على ما أوليتمونه من ثقة بعقدكم هذا الاجتماع الوزاري لحركة بلدان عدم الانحياز في ماناغوا . ولقد حظيت نيكاراغوا الحرة بشرف استضافة الاجتماع الخاص الخامس لمكتب التنسيق على المستوى الوزاري في عام ١٩٨٣ ، والان يشرف مجلس حكومة إعادة البناء الوطني ان يفتتح هذا المؤتمر الثالث لوزراء العمل .

لقد نظر المؤتمر الأول ، الذي عقد في تونس في ١٩٧٨ ، فيما نفذ حتى الان من برنامج العمل الذي وضعه مؤتمر العمالة العالمي ، الذي عقد تحت رعاية منظمة العمل الدولية في ١٩٧٦ ، وبحث آفاق تنفيذ ذلك البرنامج ، كما درس برامج العمل للتعاون الافقي فيما بين البلدان النامية في ميداني الموارد البشرية والوفاء بالحاجات الأساسية للشعب .

وجاء في النتائج التي توصل اليها المؤتمر الاول ان الامر يتطلب جهودا كبيرة في ميدان النمو الاقتصادي من أجل مواجهة مشاكل البطالة والفقر والوفاء بالحاجات الأساسية مثل الغذاء والسكن والطب والتعليم والخدمات الصحية ومياه الشرب والنقل . وخلص المؤتمر أيضا الى انه لا يمكن تحقيق اهداف البلدان النامية في ميدان العمالة الا بنمو اقتصادي يقترن باصلاحات شاملة في ميادين توزيع الدخل والتعليم وتدريب العمال وتحسين احوال المرأة والشباب .

ولقد خلص المؤتمر الاول الى ان عمليتي التنمية والتحويل عمليتان عسيرتان بسبب عوامل لا تستطيع البلدان النامية ان تسيطر عليها وهي عوامل تؤثر تأثيرا كبيرا على امكانيات تحقيق اهدافها من حيث العمالة ورفع مستوى معيشة الشعب . وهذه العوامل تشمل التبعية الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والثقافية والنفسية وهي تبعية تسد كل طرق التقدم الاجتماعي .

وسين المؤتمر الأول أن هذه الدرجة من التبعية تولدت في كثير من البلدان نتيجة عقود من الاستغلال والسيطرة الاستعماريين .

لقد عمد مؤتمر تونس الى تحليل اتجاه التبعية نحو التفاقم بسبب السياسات الحمائية في التجارة الدولية وتدهور معدلات التبادل التجاري واستيراد التضخم - وكلها عوامل تؤثر تأثيرا سلبيا على امكانيات التنمية والتحويل في البلدان النامية ، وأمور خارجة عن ارادة هذه البلدان - كذلك بسبب التوترات التي تهدد السلم والأمن العالميين .

ولذلك فقد كرر المؤتمر الأول تأكيداً أن نجاح استراتيجيات الوفاء بالحاجات الأساسية للشعب يتوقف ، قبل أى شيء ، على تعزيز السلم العالمي ونزع السلاح واقامة نظام اقتصادى دولي جديد .

أما المؤتمر الثاني الذى عقد في بغداد في عام ١٩٨١ فقد تعمق في دراسة أعمال المؤتمر الأول من حيث التعاون الأفقي فيما بين البلدان النامية في ميادين التدريب المهني وحماية العمال وسياسات العمالة وأقر برنامجا من ثلاث سنوات للتعاون التقني فيما بين بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان النامية .

وقد جرت مداولات المؤتمر الثاني في اطار الدافع عن السلم والأمن الدوليين ومناهضة الأخطار الموجهة الى بلداننا . وشجب المؤتمر في قراراته أعمال الصهاينة ضد الشعب الفلسطيني ولبنان وشجب الغم الصهيوني لمرتفعات الجولان ، وأدان النظام العنصرى في جنوب افريقيا وشجب الولايات المتحدة للتدابير التي اتخذتها ضد بنما ، معربا عن تضامنه مع دول خط المواجهة .

لقد قام المؤتمران بتحليل سياسي ونظري للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الموجودة على الصعيدين الوطني والدولي ، والتي تعرقل امكانيات التنمية في البلدان النامية ، مثل النظام الاقتصادى الدولي غير المنصف والتبعية الناجمة عنه ، والتهديدات الموجهة ضد السلم والاستقرار العالميين ، بما فيها اعتداء الاستعماريين على استقلال بلادنا وسيادتها وحققها في تقرير المصير .

والآن ينعقد المؤتمر الثالث لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى في ماناغوا ، ونحن نعرف أن توصيات المؤتمرين السابقين لا تزال سليمة تماما كما كانت عند اعتمادها . ومع ذلك ، فاني أعتقد اننا نستطيع القول يا حضرات الزملاء من الوزراء وأعضاء الوفود والمراقبين والضيوف البارزين ، ان الحالة الموصوفة في المؤتمرين السابقين قد أصبحت الآن ، في ١٩٨٤ ، أخطر وأكثر حرجا عما كانت عليه في ١٩٧٨ أو ١٩٨١ .

فالنظام الاقتصادى الدولي غير المنصف قد أصبح أكثر اجحافا عن ذي قبل ، إذ أن السياسات الحمائية وتدهور معدلات التبادل التجاري قد زادت سوءا ، وأصبح من المستحيل تحمل الضغط الاقتصادى الناجم عن خدمة الديون الخارجية دون التضحية بكل

امكانيات التنمية ، بل والتضحية بالقدرة على استيراد المنتجات اللازمة للوفاء بالحاجات الأساسية ، مثل الوقود والدواء ، بل والمواد الغذائية في بعض الحالات . ولقد زادت الأزمة الاقتصادية العالمية التبعية سوءا على سوء ، والأخطر من هذا كله هو أن السلم ونزع السلاح قد أصبحا أبعد مثالا عما كانا عليه في ١٩٧٨ أو ١٩٨١ . ونحن نشهد الآن تصعيدا جديدا للعدوان الامبريالي الذي يهدف الى اثاره الحروب في مختلف أنحاء العالم من أجل ادامة النظام الاقتصادي الدولي غير المنصف ؛ وزيادة تبعية شعوبنا النامية ، والاعتداء على استقلال شعوبنا وسيادتها وحقوقها في تقرير المصير .

ان الهجوم على الأرجنتين وطل غرينادا في الماضي القريب وطل نيكاراغوا اليوم يقدم مثالا واضحاً في أمريكا اللاتينية على هذه السياسة العدوانية التي تثير الحروب ، ولكن هذا ينطبق أيضا على الحكومات التي تستسلم للابتزاز الاقتصادي وتبيع أراضيها وجيوشها وسيادتها وشرفها مقابل ما يسد الرمق ، وهي بذلك تيسر للامبرياليين هجومهم على الشعوب والحكومات التي تناضل لتحقيق الاستقلال الاقتصادي الحقيقي .

وفي سياق الأزمة الاقتصادية العالمية يقترن التصعيد الجديد في الحروب الامبريالية بعودة عقلية الاستعمار الجديد والخيانة الى الظهور في القطاعات الرجعية في بعض البلدان . والامبريالية تغذى هذا الاتجاه من خلال التخلي عن العقائد والرشوة وغير ذلك من أشكال الأعمال المقتنعة ومن خلال ابتزاز اقتصادي واسع النطاق يتجسد في تحويل العبء الهائل غير المحتمل لخدمة الديون الخارجية لبلداننا الى أداة للضغط السياسي ومنطلقا لفرض درجات اكبر من التبعية الاقتصادية والسياسية .

وهكذا فان المعونة الأجنبية الثنائية أو المتعددة الأطراف التي تتعرض للسيطرة الأجنبية تغد طابعها كأداة لتنمية شعوبنا وتتحول الى أداة للسيطرة . وليست الشروط الاقتصادية هي كل ما يرتبط بالمعونة الخارجية ، ان تجرى أيضا ضغوط سياسية صريحة لا رغام الملتجئين لهذه المعونة على أن يكونوا شركاء نشطين أو سلبين في جريمة تصعيد الحروب الامبريالية .

ويتضح هذا في زيادة العدوانية الامبريالية ضد البلدان الافريقية والآسيوية والعربية التي حررت نفسها من نير الاستعمار ، وضد المكافحين لتحرير أنفسهم من السيطرة الاستعمارية والعنصرية والفصل العنصري والاستعمار الجديد وسيطرة الامبرياليين .

وهكذا حاولت الادارة الحالية في الولايات المتحدة تغطية غزوها الوحشي لغرينادا بعباءة استعمارية جديدة تتمثل في عمل تقوم به بلدان منطقة البحر الكاريبي .

وبهذه الطريقة تحولت هندوراس وكوستاريكا الى قاعدتين للعدوان في أمريكا الوسطى ، ومنهما يعمل المرتزقة في الهجوم على نيكاراغوا بعد تنظيمهم وتمويلهم وتدريسهم وتوجيههم على يد وكالة المخابرات المركزية التابعة للولايات المتحدة .

وفي عام ١٩٨٣ ، تسببت الهجمات اليمينية في أضرار مادية تعادل قيمتها ١٢٨١ من ملايين الدولارات أو ما يساوي ٣١ في المائة من صادراتنا أو ما يساوي بعلمتنا الوطنية ٣ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي و ٢٠ في المائة من استثماراتنا و ٦ في المائة من مجموع ما يستهلكه الشعب . وفي هذه السنة ، أدت سياسة الإرهاب الحكومية التي تتبعها الإدارة الحالية في الولايات المتحدة إلى أضرار تبلغ قيمتها ١٠٤ من ملايين الدولارات نجمت عن عمل واحد هو زرع الألغام في موانئنا .

ومنذ عام ١٩٨١ ، بلغ عدد ضحايا سياسة الإرهاب الحكومية التي تنتهجها الولايات المتحدة ١٨٢٣ من بين العاملين في الحكومة والمزارعين في المزارع التعاونية ، منهم ٢٣٣ قتيلا و ١٢٥ جريحا و ١٠١ شخصا مخطوفا .

ويضاف إلى سياسة العدوان التي تمارسها إدارة الولايات المتحدة ضدنا زرع الألغام في موانئنا ، مما يمثل انتهاكا صغيفا لحقنا في الملاحة البحرية الدولية واعتداء على النقل البحري الدولي . وإزاء هذا العمل الإجرامي سجلت نيكاراغوا استنكارها لدى المنظمات الدولية وطلب كاسحات الألغام من الحكومات الصديقة لتأمين الملاحة البحرية في موانئنا .

وبالإضافة إلى أنشطة عملاء وكالة المخابرات المركزية وقواتها العاملة من أراضي هندوراس وكوستاريكا لا حظنا بقلق تورط البلدان المجاورة تورطاً مباشراً أكثر من ذي قبل في خطط عزل شعب نيكاراغوا وحصاره والهجوم عليه .

وبالأخص ، وفوق شبه جزيرة توسيفينا ، قامت وحدات دفاعها الجوي باسقاط طائرة عمودية تابعة للولايات المتحدة يقودها أفراد من جيش هندوراس كانت تنتهك مجالنا الجوي وتقوم بأعمال التجسس . لقد تعرضت هذه المنطقة لهجمات جوية وبحرية كثيرة على الأهداف الاقتصادية والعسكرية . وكانت هذه الطائرة قد أُلْقِيَتْ من جزيرة تخويه برفقة طائرة عمودية أخرى . ويحتل جيش الولايات المتحدة هذه الجزيرة الآن بعد أن احتل بسفنه الحربية خليج فونسيكا أيضا .

وأول أسس هوجمت نقطة حدود تابعة لنيكاراغوا بالقرب من حدود كوستاريكا ، وقامت قوات كوستاريكا وقوات المرتزقة التابعة لوكالة المخابرات المركزية بشن هجوم خبيث في أراضي كوستاريكا بالقرب من نقطة الجمارك الاستراتيجية في بينيلاس بلانكاس يوم ٣ أيار/مايو .

ومنذ ساعات قلائل فحسب ناشد الرئيس رونالد ريفان شعب الولايات المتحدة والكونغرس تفهم ودعم سياسته الحربية في أمريكا الوسطى والتي يمكن وصفها بكل موضوعية بأنها سياسة يائسة منهورة .

ويريد الرئيس ريفان أن تؤدي مناشدته تلك الى الموافقة على الأموال التي طلبها لمواصلة سياسته في التدخل في شؤون السلفادور ولمواصلة تمويل قوات المرتزقة التابعة لوكالة المخابرات المركزية ، الذين وصفهم ، مرة أخرى ، بأبطال الحرية ، كما يتسنى لهم المضي في الفتك بشعبنا وتلغيم موانينا والتغلغل في أراضينا وتخريب اقتصادنا واحداث نقص في المواد الغذائية والأدوية .

" ولتبرير " طلبه هذا ، كرر الرئيس ريفان مجموعة الأكاذيب والافتراءات السخيفة ضد حكومتنا ليشوه بخصه سيرتنا الثورية وسياستنا الدولية . وأود أن اغتنم هذه الفرصة التي يتيحها لي افتتاح هذا الاجتماع الهام لحركة بلدان عدم الانحياز لأكرر مرة أخرى بصرف النظر عما قد يريد السيد ريفان من العالم أن يظن ، ما يلي :

- ان الثورة الشعبية الساندينية ثورة ديمقراطية الى حد بعيد ؛
- انه بالرغم من الهجمات الحالية التي تشنها ادارة الولايات المتحدة فاننا نتقدم بخطوات جبارة في بناء أول ديمقراطية حقيقية في بلادنا - وهذا أمر لم يكن بالامكان محاولته ما بقيت نيكاراغوا تحت سيطرة واشنطن ؛
- ان ثورتنا ثورة شعبية حقة وتنتمى بتأييد سياسي من قطاع من شعبنا أكبر بكثير من تأييد أي دعم يحلم السيد ريفان في الحصول عليه في بلاده ذاتها ؛
- اننا لسنا ، ولا نريد أن نعتبر ، اعداء للولايات المتحدة لأننا ندافع ، وسنظل ندافع ، عن حقنا في تقرير المصير ، بل اننا نريد أن تكون لنا علاقات طيبة مع الولايات المتحدة ، وهو ما تجلّى في المقترحات التفصيلية المحددة التي عرضناها لتطبيع علاقاتنا مع ذلك البلد عن طريق معاهدات رسمية وآليات لمراقبة التقيد بهذه المعاهدات وللتحقق منه ؛
- اننا قد قلنا مرارا وتكرارا أن أزمة أمريكا الوسطى أزمة مصطنعة خلقتها ادارة ريفان ، وأننا على استعداد لتوقيع معاهدة عدم اعتداء وتعاون مع جميع بلدان المنطقة في اطار عملية كوندور للتفاوض ، واننا قد قدمنا مقترحات محددة ومفصلة لهذا الغرض ؛

- اننا ، حتى مع أولئك المشتركين في الأعمال المعادية للشهرة ، قد اتخذنا خطوات هامة مثل تطبيق سياسة عفو ما زال الآلاف من الناس يستفيدون منها حتى الآن ؛

- اننا لا نؤمن بتصدير الثروات ، واننا قد تعهدنا بأن نحترم على الدوام حق الشعوب الأخرى في تقرير المصير ، ولقد دعونا الى القيام فوراً بوضع اتفاقات اقليمية لازالة القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة في المنطقة حتى الآن ، والاتفاق على عدم السماح بعد الآن باقامة قواعد أخرى وعلى سحب فـسـرى لجميع المستشارين العسكريين الأجانب من المنطقة .

ويعرف الرئيس ريغان هذا كله حق المعرفة لأننا نقلنا هذا اليه ، شفويًا وخطيًا على حد سواء ، من خلال مبعوثيه الذين زاروا نيكاراغوا ، ورغم هذا كله ، فان السيد ريغان قد آثر أن يتجاهل هذه الحقائق وأن يواجه شعب الولايات المتحدة والكونغرس بمجموعة من الأكاذيب والافتراءات تأمل الا يصدقها مواطنوه الأمريكيون .

ان نيكاراغوا تؤكد لكم مجدداً أنه لن تفلح الاتهامات ولا أعمال العدوان ، ولا الابتزاز ولا الضغط ، في أن تغير تعهد نيكاراغوا الرسمي باحترام المبادئ والأهداف التي تهتدى بها حركة بلدان عدم الانحياز ، ولا سيما حق الشعوب في تقرير المصير والدفاع عن استقلالها الوطني .

اننا لعلنا ثقة بأن اجتماع حركتنا هذا على مستوى الوزراء سيصدر رداً فعالاً على أعمال العدوان وما يطلقه رئيس الولايات المتحدة ، تلك الدولة العسكرية من تهديدات بشن عدوان أكبر ، على نيكاراغوا لوفائنا الشديد لمبادئ عدم الانحياز .

ان صحة النتائج التي توصل اليها المؤتمران السابقان في الوقت الذي يتزايد فيه اجحاف النظام الاقتصادي الدولي وتزايد فيه التبعية والاضطراب التي تتهدد السلم والاستقرار بسبب تصاعد الحرب الاهلية يفرض ضرورة اتخاذ تدابير مشتركة من قبل بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى .

اننا لندعنا ، الآن أكثر من أى وقت مضى ، الى بذل جهود متضافرة لتوفير الاستقرار لصارات البلدان النامية من المواد الخام والسلع الأساسية وتحسين معدلات التبادل التجارى فيها .

ونحتاج الآن أكثر من ذى قبل ، الى التجارة بالمصنوعات على اساس منح المعاملة التفضيلية من جانب البلدان الغنية ، ونحتاج الآن ، أكثر من ذى قبل ، الى زيادة نقل الموارد الى البلدان النامية للتخفيف من عبء ديوننا ، بما يتماشى وقدراتنا الحقيقية على الدفع دون أن نضحي بامكانيات التنمية .

وعلاوة على ذلك ، فان جميع بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى تحتاج الآن أكثر من ذى قبل ، الى ضم الصفوف للمطالبة بأن تتحلى الوكالات الدولية بديمقراطية

أكبر وأن تلبي على نحو أفضل لما لدى البلدان النامية من حاجات ماسة ، وينبغي لنا أن نعزيز تنسيق سياساتنا لتحقيق هذه الأهداف ولا تخاذ تدابير للتعاون الأفقي ولتقاسم خبراتنا المتعلقة بالتكنولوجيا المناسبة لا مكنياتنا وللتقليل من درجة تبعيتنا .

ويجب علينا الآن أكثر من أي وقت مضى ، ان نكافح في سبيل السلم . فها هم مقاتلون الأبطال في الجيش الشعبي السانديني وفي وزارة الداخلية ، وجنودنا الاحتياطيون ورجالنا في الميلشيات ، الذين يدافعون عن مدنا وتعاونياتنا ، يكافحون للدفاع عن استقلال شعب هذا البلد غير المنحاز وعن سيادته وحقه في تقرير المصير وعن اقتصاد هذا البلد النامي .

وفي نفس الوقت يجتهد عمالنا في المؤخرة لتقديم المواد اللازمة لمواصلة الكفاح على الجبهة وللتعويض جزئيا عن الدمار الذي سببه العدوان الامبريالي ولتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية لشعبنا البطل .

ان كفاح شعبنا هو الكفاح التاريخي للبلدان النامية الذي استعرضه وزراء العمل في اجتماعيهم السابقين ، انه كفاح في سبيل تحقيق عمالة كاملة ، وتدريب للعمال ، ومستويات انتاجية أعلى ، وتوزيع عادل للدخل ، ورفع مستوى المعيشة واستخدام أفضل لمكانيات التنمية والتحول في اطار اقتصاد مختلط وتعددية سياسية وسياسة دولية تقوم على أساس عدم الانحياز .

ان هذا النموذج لا تنقله التبعية الفكرية أو النفسية التي أشار اليها المؤتمر الأول لوزراء العمل بوصفها عائقا يعترض عملية التنمية . انه خال من آثار الاستعمار والاستعمار الجديد التي وصفها المؤتمر الأول بأنها عقبة أمام التنمية الاقتصادية لتعزيز العمال انه نموذج يقوم على الكرامة والشجاعة والتفاني والتضحية بالنفس عما يتحلى به شعب نال حرته ومستقبله ، شعب يتصدى بثبات لأنشطة أعدائه الارهابية التي تستهدف محاولة اعادته الى ما كان يعاني منه من تبعية وكتاتورية سياسية واستغلال اقتصادي . انه نموذج لشعب يحيى في وئام مع مثله الساندينية المقدسة المتمثلة في التحرر الوطني أو الموت .

ان شعب نيكاراغوا الشريف الذي يحب السلم ولكنه مستعد للكفاح لحماية سيادته وحقه في تقرير مصيره ومستقبله يرحب بكم أيها الوزراء والوفود والمراقبون والضيوف الكرام ، أصدق ترحيب لأننا نشاطركم نهجكم في معالجة المشاكل التي تمسنا جميعا . وتتمنى لكم أكبر نجاح في مداولاكم في المؤتمر الثالث للتوصل الى حلول مشتركة تعود بالنفع على شعوبنا جميعا بوحدة بلداننا .

وشكرا لكم .

المرفق الثالث

توصيات اللجنة ١ بشأن تدابير التعاون فيما يتعلق بالتدريب المهني فيما بين بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى وتنمية الموارد البشرية في القطاع الريفي وغير الرسمي

أولاً - نظراً لضرورة إيجاد حلول موضوعية للمشاكل الاقتصادية الخطيرة العديدة التي تواجه بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى ، ولا سيما فيما يتعلق بالموارد البشرية ، التي ترتبط ارتباطاً موضوعياً بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ، يتعين بذل المزيد من الجهود للحفاظ على هذه الموارد واستغلالها وتحويلها الى طاقة منتجة لكي تشارك في عملية التنمية ، وبدا توجه نتائج التنمية لصالحها .

وتوصي هذه اللجنة بأن تقوم بلدان عدم الانحياز بالتعاون في ميدان التدريب المهني وتعمل على تضافر جهودها لتنفيذ الاجراءات والطرق الرامية الى تحقيق أهدافها المشتركة . ويمكن النظر في النقاط التالية بوصفها طرق للتعاون الافقي يمكن استخدامها في ميدان التدريب المهني .

١ - وضع نظام للتدريب المهني على الصعيد الوطني في كل بلد من بلدان عدم الانحياز ، تشارك في اطاره المؤسسات التدريبية والتعليمية والامنية والبحثية في وضع سياسات التدريب المهني وفي توحيد اجراءات التدريب ، وتحديد أنظمتيه وطرقه ، وتطوير معدات التدريب لتلبية الاحتياجات الفعلية للقوى العاملة بجميع أنواعها ومستوياتها . ولا يكون هذا هو الهدف الوحيد لانه توجد أنشطة أخرى من شأنها أن تسهم في تنمية الموارد البشرية ، مثل عقد الاتفاقات في ميدان التعاون الافقي في ميدان التدريب ؛ ووضع الاطر الملائمة للمعلومات والبيانات وتقنيات التدريب والبرامج والتصنيف المهني والمعايير ؛ والاستفادة بالخبراء والخبرات في وضع برامج التدريب ؛ وتنسيق نظم التدريب ؛ وفتح مراكز جديدة للتدريب .

٢ - انشاء مركز رئيسي لتنسيق وتطوير التدريب فيما بين بلدان عدم الانحياز ، تكون له عدة فروع ، وذلك للاتصال بمؤسسات التدريب المهني الوطنية من أجل تحقيق الأهداف التالية :

- الاستفادة من مختلف الخبرات الايجابية المتوفرة لدى بلدان عدم الانحياز وتوجيهها نحو خدمة البلدان التي تكون في أشد الحاجة اليها ؛

- الاستفادة بالمعونات التدريبية المقدمة من البلدان الأكثر تقدماً أو من المنظمات الدولية المتخصصة ؛
- توحيد طرق جمع المعلومات وتقنيات التدريب ووضع تصنيف مهني موحد لبلدان عدم الانحياز ؛
- تنفيذ مشاريع تدريبية مشتركة ؛
- تبادل وتعزيز طرق التدريب التقني والمهني ؛
- تبادل وتعزيز الطرق والوسائل التي ترمي الى إعادة المسجونين السابقين والمعوقين الى الحياة النشطة في المجتمع ؛
- إنشاء وحدة لتبادل المعلومات والدراسات فيما بين بلدان عدم الانحياز ؛
- الاسهام في ايجاد حلول لمشاكل التدريب التي تواجه بلدان عدم الانحياز ؛
- تنسيق المنح التدريبية فيما بين البلدان ؛
- تبادل الخبراء والخبرات وعقد اجتماعات فيما بين البلدان النامية ؛
- إنشاء مراكز متقدمة ومتخصصة للتدريب المهني لتدريب الكوادر المناسبة لاحتياجات القاعدة العلمية والتكنولوجية المحولة الى بلدان عدم الانحياز ؛
- إنشاء مراكز تدريب نموذجية في بعض البلدان ؛
- تدريب المدربين لمراكز التدريب المتخصصة وذلك لاعداد كوادر مؤهلة لتوجيه الأنشطة التدريبية ؛
- اجراء الدراسات والبحوث المتعلقة بالتدريب في بلدان عدم الانحياز ؛
- تعزيز الاتفاقات والعلاقات الثنائية في مجال التدريب ؛
- تحديد امكانيات التدريب وتعريف سائر بلدان عدم الانحياز بها ، وذلك بغرض وضع خطة تدريبية للقوى البشرية الأجنبية في برامج التدريب الوطنية ؛
- تنظيم ندوات وحلقات دراسية بصفة دورية لتحليل مشاكل التدريب المشتركة ؛
- خلق شكل من أشكال التنسيق والتعاون فيما بين الجامعات ومراكز البحوث الموجودة في بلدان عدم الانحياز ؛
- تعزيز خطط الدراسة وبرامج التدريب ووضع برامج نموذجية للتدريب .

٣ — تطبيق القرار الذي اتخذته مؤتمر وزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى ، الذي عقد في بغداد في عام ١٩٨١ بشأن إنشاء صندوق للتضامن والتعاقد لتنمية الموارد البشرية ، يمول عن طريق التبرعات ، بما يتناسب مع موارد وامكانيات كل بلد ، بما في ذلك المساعدة بإيفاد خبراء . وسيكون هذا الصندوق تعبئاً ملموساً عن العمل المشترك ، من شأنه أن يسهم في تنفيذ المقترحات السالفة الذكر .

ويتعين التأكد من التنفيذ العملي للصندوق المقترح للتضامن والتعاقد .

٤ — ودعا المؤتمر ، أخذاً في اعتباره الحالة الاقتصادية العالمية الراهنة وما لتنمية الموارد البشرية والتعاون التقني والتدريب من دور حاسم وهام في عملية التنمية في البلدان النامية ، الى عقد مؤتمر لتنمية الموارد البشرية في إطار الأمم المتحدة لمناقشة هذا الموضوع بجميع أبعاده بأسلوب متعدد الاختصاصات .

العمالة وتنمية الموارد البشرية في القطاعين الريفي وغير الرسمي

ثانياً — لما كان الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخل والثروة ، والبطالة والعمالة المنقطعة مع المضاعفات التي ينطوي عليها كل منها ، من بين المشاكل الاجتماعية — الاقتصادية التي يواجهها سكان الريف والقطاع غير الرسمي في البلدان النامية ، وان كان ذلك بدرجات متفاوتة ، ولما كان هذان القطاعان لا يزالان من أشد القطاعات إصابة بالبطالة على الرغم من جميع الجهود التي بذلت على المستوى الدولي حتى الآن ، فان اللجنة تتقدم بالتوصيات التالية :

١- ينبغي تنظيم عملية توفير فرص العمالة ومكانات تنمية الموارد البشرية في القطاع الزراعي الريفي في الميدانين اليدوى والميكانيكي على السواء بحيث يتيح هذان الميدانان مجالين متكاملين .

٢- حرصاً على تنمية الموارد البشرية في الميادين غير الزراعية في القطاع الريفي ، ينبغي وضع برامج لتشجيع المؤسسات الصغيرة والصناعات اليدوية ، على توفير فرص عمل إضافية لازالة البطالة والنقص في العمالة بين سكان الريف ، وتنويع هيكل العمالة والمساهمة في زيادة الدخل ورفع مستويات المعيشة في الريف ، وبذلك تنخفض الهجرة الى المناطق الحضرية .

٣- من أجل ايجاد نمو متوازن بين الأنشطة الزراعية وغير الزراعية في القطاع الريفي ، ينبغي اعطاء أولوية عالية للتنسيق بين الأنشطة التعليمية والتدريبية ، والتنمية الريفيه المتكاملة .

٤- ينبغي أن يتضمن النهج المنسق لتنمية الموارد البشرية في القطاع الريفي : ' ١ ' تحديد وتوجيه نظام التدريس ، ' ٢ ' الاستخدام الأمثل للقدرات الفردية على جميع المستويات .

٥- ينبغي تحديد مؤسسات في القطاع غير الرسمي لوضع خطة لتطويرها .

٦- ينبغي اتخاذ خطوات لاضفاء الطابع المؤسسي على ترتيبات التدريب الرسمي بالنسبة للقطاع غير الرسمي لسد النقص الموجود في التدريب المهني المناسب .

٧- ينبغي بذل الجهود لادخال التكنولوجيا الملائمة في عمليات الانتاج المستخدمة حالياً في القطاع غير الرسمي لجعل تشغيل القطاع متسماً بفعالية التكلفة من حيث استخدام وتنمية الموارد البشرية .

٨- ينبغي اجراء دراسات عن قدرة القطاع غير الرسمي في البلدان النامية على امتصاص العمالة الفائضة من حيث تأثيرها على الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية .

٩- ينبغي وضع برنامج شامل يغطي التدريب والمدخلات ورأس المال والتسويق بغية استخدام المهارات على نحو أفضل .

١٠- وأدراكا لوجود عدة مزايا اقتصادية واجتماعية واضحة للمشروع في برنامج شامل لتشجيع وتنمية الصناعات الريفية والصناعات الصغيرة ، بما في ذلك الصناعات اليدوية ومجموعة متنوعة من صناعات الخدمات ، ولما كانت تنمية هذه الصناعات تسمح بحشد الموارد البشرية والموارد الأخرى في أنشطة إنتاجية ومجزية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية على حد سواء ، وهي الموارد التي لا يمكن استيعابها دائما بشكل كامل في قطاع الزراعة وفي القطاع الصناعي الرسمي ، ومع ملاحظة أن معظم هذه المشاريع التجارية أو الصناعات لا تتطلب استثمارات كبيرة ، أو مهارات إدارية رفيعة ، أو فترات احتضان طويلة ، فإن اللجنة توصي أيضا بأن تسعى هذه البلدان الى :

(أ) النظر في السبل والوسائل اللازمة لبدء برنامج لتنمية هذه الصناعات ؛

(ب) توفير اطار للنظر بصورة تفصيلية ومنهجية في جميع العوامل التي تؤثر على تطوير المصانع الصغيرة ؛

(ج) تحليل النقاط التالية بمزيد من التعمق :

- تحديد الاحتياجات ، والسياسات ، والمساعدات ، والمؤسسات اللازمة لتنمية المشاريع الصغيرة ؛

- تشجيع المؤسسات الصغيرة ؛

- توزيع المعلومات عن المصانع الصغيرة ؛

- تدريب وتعليم الأفراد المشتركين في المشاريع الصغيرة ؛

- ايجاد حوافز ضريبية وتقديم دعم عيني الى المشاريع الصغيرة .

وترى اللجنة أنه عند البدء في مشاريع لايجاد فرص للعمل ، ينبغي لمنظمة العمل الدولية ، بالتشاور مع وكالات التمويل في الأمم المتحدة ، أن تتكفل بتقديم الموارد اللازمة لاستكمال أنشطة المشاريع على نحو فعال .

وتعرب اللجنة أيضا عن ارتياحها للقرار الذي اعتمدته منظمة العمل الدولية فسي آذار/مارس ١٩٨٤ ، فيما يتعلق بإنشاء صندوق دولي للتدريب المهني ، وتعرب عن أملها في أن يقوم المكتب بإنشاء الصندوق المذكور في أقرب وقت ممكن .

المرفق الرابع

القرارات

١ - قرار بشأن مشاركة بلدان عدم الانحياز والتنسيق فيما بينها في الاجتماعات التي تنظم في اطار منظمة العمل الدولية ، بما في ذلك المسائل المتصلة بمعايير العمل الدولية

ان المؤتمر الثالث لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى ، المعقود في ماناغوا ، نيكاراغوا ، في الفترة من ١٠ الى ١٢ أيار/مايو ١٩٨٤ ،

ان يشير الى أن المؤتمر الثاني لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى ، المعقود في بغداد في عام ١٩٨١ ، استمع الى بيانات شتى بشأن الحاجة الى أن تزيد الحركة أنشطتها في اطار منظمة العمل الدولية ، نظرا لوجود مصالح مشتركة متعددة ،

وان يدرك بأن الحاجة الى عمل منسق في المناقشات الحالية المتعلقة بالهيكل ومشاكل معايير العمل الدولية قد تكرر الاعراب عنها في مناسبات عديدة في اجتماعات وزراء العمل في بلدان عدم الانحياز التي تصادف انعقادها مع المؤتمر السنوي لمنظمة العمل الدولية ، وكذلك في اجتماعات مجموعة البلدان المنسقة في ميدان تنمية العمالة والموارد البشرية ، المعقودة بعد مؤتمر بغداد ،

وان يضع في اعتباره أن كثيرا من الوزراء ورؤساء الوفود ، في هذا المؤتمر الثالث لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى ، قد أشاروا الى ضرورة مراعاة الأحوال الاجتماعية - الاقتصادية في بلداننا عند وضع معايير العمل الدولية ، والى ضرورة مراعاة هيئات المراقبة لهذه الأحوال عند تقييمها لاحترام الدول الأعضاء في منظمة العمل الدولية للالتزامات التابعة عن هذه المعايير ،

يؤكد هذا المؤتمر الثالث لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى من جديد

أولا - أنه من الضروري أن تعمل الدول الأعضاء في الحركة بطريقة منسقة بشأن المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة العمل الدولية المتصلة ببلداننا ؛

ثانيا - أنه ينبغي ، في عملية وضع معايير العمل الدولية وفي آليات واجراءات مراقبة تطبيقها ، تناول مشاكل العمل والمشاكل الاجتماعية في البلدان النامية على نحو فعال ، واقتراح حلول واقعية تمثل مساعدة لهذه البلدان ، وانه من

المستصوب ، لهذا الغرض ، انشاء فريق عامل ملحق بمؤتمر العمل الدولي لاستعراض الاجراءات والمعايير الحالية والتشكيل الراهن لهيئات المراقبة ، وتقديم الاقتراحات اللازمة الى الدورة الثانية والسبعين لمؤتمر العمل الدولي . وينبغي لهذا الفريق العامل أن يكون ممثلا لجميع المناطق وجميع الهياكل الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان الأعضاء ، ولا سيما البلدان النامية ؛

ثالثا- انه ينبغي اضافة مزيد من الديمقراطية على هياكل منظمة العمل الدولية بحيث يتاح للبلدان النامية المشاركة ، بشكل منصف ، مع الحفاظ ، حسبما هو مستحسن ولازم ، على التعمد المضطلع به في بداية المناقشات حول الهيكل بحيث يعدل بشكل شامل (جامع) ، ولا تجرى تعديلات جزئية ؛

رابعا- انه ينبغي زيادة تكييف مشاريع منظمة العمل الدولية لتمويل برامج محددة للتعاون حسب احتياجات البلدان النامية من حيث مقدارها وتنفيذها على حـد سواء ؛

خامسا- ينبغي أيضا أن تستهدف الجهود الكبيرة التي تبذلها منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بمشاكل العمل التي تواجهها البلدان النامية اعادة توجيه برامج المساعدة التقنية بحيث تساعد على تنفيذ حلول ذات طابع شامل وتحقيق نتائج وفعالية دائمة فيما يتعلق بمشاكل العمل والتدريب المهني .

٢ - قرار بشأن متابعة قرارات المؤتمرين الاولين
لوزراء العمل لبلدان عدم الانحياز
وبلدان نامية اخرى

ان المؤتمر الثالث لوزراء العمل لبلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى ،
المعقود في ماناغوا في الفترة من ١٠ الى ١٢ ايار/مايو ١٩٨٤ ،

اذ يأخذ في الاعتبار برنامج العمل لتنظيم وتعزيز التعاون بين بلدان عدم
الانحياز في الميدان الاقتصادي بصفة عامة ، وميدان العمالة والموارد البشرية بصفة
خاصة ، الذي وافق عليه المؤتمر الخامس لبلدان عدم الانحياز المعقود في كولومبو في
اب/اغسطس ١٩٧٦ ،

واذ يشير الى ان المؤتمر السادس لرؤساء دول او حكومات بلدان عدم
الانحياز (هافانا ، ١٩٧٩) اعتمد خطة عمل تونس وقرر تنفيذها وهي الخطة التي
شدت ايضا على ضرورة تنمية التعاون الافقي في مجال التدريب المهني والعمالة ،
والعمل على ان تدعم منظمة العمل الدولية بمزيد من الفعالية أنشطة بلدان عدم
الانحياز والبلدان النامية الاخرى في مجال العمالة وتنمية الموارد البشرية ،

واذ يأخذ في اعتباره ايضا الاعلان الاقتصادي الذي اعتمدته المؤتمر السابع
لرؤساء دول او حكومات بلدان عدم الانحياز (نيودلهي ، اذار/مارس ١٩٨٣) ، والذي
جاء فيه ان تنمية الموارد البشرية لها اهمية خاصة للبلدان النامية وتشكل عنصرا
رئيسيا للتعاون بين بلدان الجنوب ، ولذلك فان التخفيف من الفقر والقضاء عليه ،
وتثقيف الناس والنهوض بهم ، وتحقيق العمالة الكاملة ، ولاسيما بين الشباب ، منذ الان
وحتى حلول عام ٢٠٠٠ ، ينبغي ان تعتبر اهدافا ذات اولوية يهتدى بها في الأنشطة
التي تضطلع بها البلدان النامية في هذا المجال ،

واذ يلاحظ ان مؤتمر القمة السابع لرؤساء الدول والحكومات ، وقد اعرب عن
الارتياح لان التعاون بين بلدان الجنوب في مجال تنمية الموارد البشرية قد حصل على
دفعة كبيرة ، اكد من جديد على ضرورة التنفيذ العاجل للقرارات والبرامج التي اعتمدت
في المؤتمرين الاولين لوزراء العمل لبلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى ،

واذ يأخذ في الاعتبار توصية مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز
(نيودلهي ، شباط/فبراير ١٩٨١) التي تبرز ضرورة مواصلة بذل الجهود والاسراع في
ذلك من اجل تعزيز التعاون بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى في
مجال العمالة وتنمية الموارد البشرية ،

وإذ يشير إلى أن أهداف وأجراءات برنامج التعاون الذي اعتمدته المؤتمر الأول لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى (تونس ، نيسان / أبريل ١٩٧٨) فيما يتعلق بالتعاون الأفقي في ميادين العمالة والتدريب والتعليم والتكنولوجيات الملائمة ، قد شددت على ضرورة تنظيم حلقات دراسية واجتماعات للاخصائيين وتبادل المعلومات ، في مجال العمالة والتدريب المهني ، واوصت بتعزيز مؤسسات التدريب المشتركة على الاصعدة الوطنية والاقليمية والاقليمية ، وانشائها عند الاقتضاء ، وذلك بالمساعدة المتعددة الاطراف من جانب مؤسسات التدريب المهني ومؤسسات البحوث المتخصصة في دراسة التكنولوجيات الجديدة الملائمة ،

وإذ يأخذ في الاعتبار اعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين في بغداد ، وايضا القرار المتعلق بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال العمالة وتنمية الموارد البشرية ، الذي اعتمدته المؤتمر الثاني لوزراء العمل لبلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى ،

وإذ يلاحظ ايضا أن مؤتمر الامم المتحدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، المعقود في بوينوس ايرس في اب/اغسطس - ايلول /سبتمبر ١٩٧٨ قد دعا المنظمات الدولية والمؤسسات الاقليمية المعنية الى اتخاذ التدابير اللازمة لتطويع أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في مجال العمالة وتنمية الموارد البشرية ، واوصى بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى بانشاء مراكز وطنية للبحوث والتدريب تكون ذات نطاق متعدد الجنسيات ،

وإذ يلاحظ أن الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث ، التي اعتمدها الجمعية العامة للامم المتحدة (كانون الاول /ديسمبر ١٩٨٠) ، تنص في ديباجتها على أن الهدف النهائي للتنمية هو التحسين الدائم لرفاهية جميع السكان على اساس مشاركتهم الكاملة في عملية التنمية وتوزيع الفوائد الناتجة عنها توزيعا عادلا ،

وقد نظر في التقرير الذي قدمته تونس باسم مجموعة البلدان المنسقة في ميدان تنمية العمالة والموارد البشرية ، وبصفة خاصة في الجزء المخصص لاتجاه أنشطة حركة عدم الانحياز في المستقبل في مجال العمالة والموارد البشرية ،

وإذ يلاحظ القرار الذي اتخذته المؤتمر الثاني لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى فيما يتعلق بصندوق التضامن والمساعدة المتبادلة لتعزيز التعاون التقني فيما بين بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى ،

وإذ يضع في اعتباره التوصية الصادرة عن مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول او

حكومات بلدان عدم الانحياز ، والداعية الى ان تجرى دراسة المقترحات المتعلقة
بانشاء اى صندوق في اطار برنامج العمل في ضوء انه لم يمكن حتى الان انشاء صندوق
التنمية الاقتصادية والاجتماعية الذى وافق المؤتمر الخامس المعقود في كولومبيا على
انشاءه ،

وادراكا منه لوجه النقص التي كشفت عند تنفيذ الاهداف والانشطة المحددة
في خطتي عمل تونس وبغداد ،

يهنيئ فريق التنسيق على الجهود التي بذلها في تحديد البرامج والانشطة
التي وافق عليها المؤتمران الاولان لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية
اخرى ،

يدعو بلدان عدم الانحياز الى رفع مستوى تمثيلها وتعزيز الاتفاق فيما بينها
في المحافل الاقليمية والاقليمية التي تهتم بمسائل العمالة والموارد البشرية ،

يدعو ايضا بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى الى تكوين مجموعة
واحدة في مؤتمرات العمل الدولية وذلك للنظر في مواقفها وتنسيقها بشأن المسائل
المدرجة في جداول اعمال هذه المؤتمرات ، وخصوصا فيما يتعلق بميزانية وبرامج مكتب
العمل الدولي ،

يرجو من اعضاء مجلس ادارة مكتب العمل الدولي المنتمين الى بلدان عدم
الانحياز وبلدان نامية اخرى التشاور فيما بينهم وتنسيق مواقفهم فيما يتعلق بالموضوعات
المدرجة في جداول اعمال دورات مجلس الادارة وذات الصلة ببلدان عدم الانحياز
والبلدان النامية الاخرى ،

يرجو من فريق التنسيق ان يتابع عن كثب اعمال مجلس ادارة مكتب العمل
الدولي ، وان ينسق مواقف اعضاء مجلس الادارة المنتمين الى بلدان حركة عدم
الانحياز وبلدان نامية اخرى ، وان يثير اهتمام مكتب العمل الدولي بالانشطة والبرامج
المضطلع بها في اطار مؤتمر وزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى ،
وان يقوم بتنمية وتعزيز التعاون فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الاخرى ،

يرجو من فريق التنسيق اقامة اتصال مع المدير العام لمكتب العمل الدولي من
اجل تحديد الطرائق والاساليب العملية للتعاون بين مجموعة بلدان عدم الانحياز
والبلدان النامية الاخرى ومكتب العمل الدولي ، وبصفة خاصة عن طريق استخدام
الهيكل القائمة للمكتب والمسؤولية عن تنمية التعاون التقني ،

يطلب الى فريق التنسيق ان يقوم ، على نحو فعال ، بتدبير الاموال اللازمة

لتنفيذ الأنشطة والبرامج التي وافق عليها مؤتمر وزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى ، وبصفة خاصة عن طريق إقامة اتصال مع مكتب العمل الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية وأية هيئة دولية أو إقليمية أخرى تهتم بالمسائل المتصلة بالعمالة والموارد البشرية ،

يدعو بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى إلى تقديم المساعدة والدعم للأنشطة والإجراءات التي ترمي إلى تعزيز التعاون التقني الأفقي ،

يرجو من فريق التنسيق أن يشجع عروض التعاون التي تساعد على تنفيذ الأنشطة والبرامج في مجال العمالة والموارد البشرية ،

يحث مكتب العمل الدولي على أن يوفر ، في إطار أنشطته العملية للتعاون التقني ، أحد العناصر من أجل تنفيذ البرامج والأنشطة التي وافق عليها مؤتمر وزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى ، وأن يقدم المساعدة والدعم لفريق التنسيق لوضع هذه البرامج والأنشطة موضع التنفيذ ،

يطلب إلى لجنة التنسيق أن تتخذ الترتيبات اللازمة مع مكتب العمل الدولي لتنفيذ برنامج عمل يستهدف تحسين ظروف معيشة العمال المهاجرين وظروف عملهم ، وأيضا ضمان حماية حقوقهم الأساسية في العمل والتدريب المهني والضمان الاجتماعي والأمن والمساواة في الأجور ،

يرجو من لجنة التنسيق أن تأخذ على عاتقها متابعة تنفيذ هذا القرار وأن تقدم بشأنه تقارير دورية إلى اجتماعات وزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى ، التي تعقد بمعزل عن أعمال اجتماعات مؤتمر العمل الدولي .

٣ - قرار بشأن نيكاراغوا

مقدم من : اثيوبيا ، ايران ، بنن ، الجزائر ،
الجمهورية العربية السورية ، جمهورية كوريا
الديمقراطية الشعبية ، جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية ، الرأس الأخضر ، زامبيا ، زمبابوي ،
سان تومي وبرينسيبي ، سيشيل ، العراق ،
غينيا ، فييت نام ، قبرص ، كوبا ، منظمة التحرير
ال فلسطينية ، نيكاراغوا ، الهند ، اليمن
الديمقراطية ويغوسلافيا

ان المؤتمر الثالث لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية اخرى
المعقود في ماناغوا ، نيكاراغوا ، في الفترة من ١٠ الى ١٢ ايار/مايو ١٩٨٤ ،

اذ يشير الى بياني الاجتماع الوزاري الاستثنائي الخامس لمكتب التنسيق
ومؤتمر القمة السابع لحركة عدم الانحياز ، بشأن نيكاراغوا وامريكا الوسطى ،

واذ يشير الى قرار مجلس الامن ٥٣٠ (١٩٨٣) وقرار الجمعية العامة
للامم المتحدة ٣٨ / ١٠ اللذين يؤكدان من جديد حق نيكاراغوا والبلدان الاخرى في
المنطقة في العيش في سلم وامن دون اى تدخل خارجي ،

واذ يرحب مع التأييد بفتوى محكمة العدل الدولية المؤرخة في ١٠ ايار/
مايو ١٩٨٤ التي تعيد تأكيد ان الحق الذي تتمتع به نيكاراغوا في السيادة والاستقلال
السياسي ينبغي ان يلقي احتراماً كاملاً ،

واذ يساوره بالغ القلق من جراء زيادة التوتر في منطقة امريكا الوسطى وتصاعد
الاعمال العدوانية العسكرية ، ولا سيما زرع الألغام في موانئ نيكاراغوا ،

١ - يدين ادانة قاطعة اعمال العدوان الموجهة ضد نيكاراغوا ، ولا سيما
زرع الألغام في موانئها الرئيسية ، التي تسببت في خسائر في الارواح البشرية والحقت
اضراراً كبيرة باقتصادها ، وذلك بوصفها اعمالاً منافية لحق تقرير المصير ؛

٢ - يطالب بالكف فوراً عن التهديدات والهجمات وغير ذلك من الاعمال
العدائية السافرة والمستترة الموجهة ضد نيكاراغوا والتي ارتكبتها ودعمتها دولة
اجنبية ؛

- ٣ - يحث حكومة الولايات المتحدة على ان تمثل للتدابير المؤقتة التي اعتمدها بالاجماع محكمة العدل الدولية في ١٠ ايار/مايو والتي طلب بموجبها من الولايات المتحدة ان تكف وتمتنع فورا عن القيام باى اجراء يؤدي الى تقييد او عرقلة او تهديد الوصول الى موانئ نيكاراغوا او مغادرتها ، وخصوصا زرع الألغام ؛
- ٤ - يؤكد من جديد ان حق نيكاراغوا في السيادة والاستقلال السياسي ينبغي ان يلقي احتراما كاملا والا تهدده ، باية حال من الاحوال ، اية أنشطة عسكرية تخالف القانون الدولي وميثاق الامم المتحدة ؛
- ٥ - يؤكد من جديد تأييده الحازم لحق نيكاراغوا في تقرير المصير وفي الدفاع عن استقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية بجميع الوسائل المشروعة ويناشد جميع الدول ان تكثف تضامنها مع نيكاراغوا ؛
- ٦ - يعرب عن تأييده الثابت للمقترحات المقدمة من مجموعة كونتادورا ، والمفاوضات التي اجرتها هذه المجموعة ويحثها على مضاعفة جهودها من اجل تحقيق السلم والامن في امريكا الوسطى ؛
- ٧ - يحث جميع الدول على ان تمتنع عن اتخاذ اية اجراءات قد تعرض للخطر جهود مجموعة كونتادورا او تعرقلها .

٤ - قرار بشأن اشتراك اسرائيل في المؤتمرات الاقليمية
الاسيوية لمنظمة العمل الدولية

ان المؤتمر الثالث لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى ،
المعقد في ماناغوا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ ايار/مايو ١٩٨٤ ،

ان يلاحظ القرار الذي اعتمدته مجلس ادارة منظمة العمل الدولية في دورته
الخامسة والعشرين بعد المائتين في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٨٤ ، والذي وافق فيه على
اشترك اسرائيل بوصفها عضوا في المؤتمرات الاقليمية الاسيوية ،

وان يلاحظ أيضا الموقف الاجماعي الذي اتخذته المجموعة الاقليمية الاسيوية في
منظمة العمل الدولية ، بعد الاضطلاع بدراسة تفصيلية ودقيقة جدا في هذا الصدد وقبل
عرض القرار على مجلس الادارة للنظر فيه ، بشأن استحالة الموافقة على طلب اسرائيل ،

وان يلاحظ كذلك الموقف الحازم والحاسم المماثل الذي اتخذته وزراء العمل
الآسيويين والذي ابلغ أيضا الى منظمة العمل الدولية في عام ١٩٨٣ ،

وانا يعتبر بحزم أن اشتراك اسرائيل في أي اجتماع اقليمي آسيوي لمنظمة العمل
الدولية سيعطل تماما أعمال تلك الهيئات بسبب صعوبات قانونية وعملية لا مفر منها ،

وان يلاحظ كذلك أن هذا قد يؤثر بدوره على أعمال منظمة العمل الدولية ذاتها ؛

١ - يرفض رفضا قاطعا قرار مجلس الادارة بالموافقة على اشتراك اسرائيل ؛

٢ - يرجو من مجلس الادارة أن يقوم باعادة النظر في قراره والغائه دون ابطاء ،
ويرجو من مؤتمر منظمة العمل الدولية أن يعيد في دورته السبعين الى رفض ذلك القرار ؛

٣ - يوجه نداء الى مجلس ادارة منظمة العمل الدولية بأن يبدأ على الفور
في اتخاذ الاجراءات المؤدية الى تحقيق هذه الغاية .

٥ - القرار المتعلق بقرص

ان المؤتمر الثالث لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى ،
المعقد في ماناغوا ، نيكاراغوا ، في الفترة من ١٠ إلى ١٢ ايار/مايو ١٩٨٤ ،

ان يشير الى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والمتعلقة بمشكلة قبرص ، ولا سيما القرارات ٣٦٥ (١٩٧٤) و ٣٦٧ (١٩٧٥) و ٥٤١٦ (١٩٨٣) التي اتخذها مجلس الأمن والقرار ٣٢١٢ (١٩٧٤) الذي اعتمدته الجمعية العامة بالاجماع ؛ ويعرب عن اسفه واستيائه لعدم تنفيذ هذه القرارات حتى الان .

وان يساوره بالغ القلق ازاء استمرار الاحتلال العسكري الاجنبي لجزء مسن أرض جمهورية قبرص .

وان يشعر بقلق شديد أيضا ازاء تفاقم الأزمة كنتيجة مباشرة للاجراءات الانفصالية الاخرى التي اتخذتها سلطات الاحتلال الاجنبية والجانب القبرصي - التركي في المنطقة المحتلة من جمهورية قبرص .

وان يدب كل الجهود والأعمال الرامية الى تغيير التكوين الديمغرافي لقبرص .

١ - يعيد تأكيد تأييده الكامل لسيادة قبرص واستقلالها وسلامتها الإقليمية ووحدةها وعدم انحيازها ؛

٢ - يعيد أيضا تأكيد قرارات ومقررات الأمم المتحدة ذات الصلة وكذلك الأحكام الواردة في اعلانات وبلاغات بلدان عدم الانحياز بشأن مسألة قبرص ، ويطالب بتنفيذها فورا وبشكل فعال ؛

٣ - يطالب بالانسحاب الفوري لقوات الاحتلال الاجنبي التي يشكل وجودها أحد اسباب الاجراءات الانفصالية الآتفة الذكر ؛

٤ - يدب الاجراءات الانفصالية الآتفة الذكر ، ويعلن أنها باطلة وغير ذات مفعول ، ويحث على وقفها فورا ؛

٥ - يحث على الاحترام الكامل لحقوق الانسان لجميع القبارصة ، وعلى اتخاذ تدابير من أجل عودة اللاجئين الى ديارهم في أمن ؛

٦ - يحث أيضا على استئناف المحادثات الهامة والبناءة بين الطائفتين على وجه السرعة من أجل التوصل الى حل سريع لمشكلة قبرص يكون مقبولا للطرفين ، وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وقرارات وبيانات حركة بلدان عدم الانحياز ، والاتفاقات المبرمة على مستوى رفيع في عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ؛

٧ - يحث جميع البلدان على الامتناع عن القيام بأي اجراء يكون من شأنه المساس بالسلامة الإقليمية الكاملة لجمهورية قبرص وسيادتها ووحدةها ؛

٨ - يكرر الاعراب عن تأييده لبعثات المساهي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام للأمم المتحدة للبحث عن حل سريع لمشكلة قبرص .

٦ - قرار بشأن العمال الفلسطينيين والعمال العرب
في الأراضي المحتلة والعمال المناضلين ضد
الفصل العنصري

ان المؤتمر الثالث لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى
المعقود في ماناغوا في الفترة من ١٠ الى ١٢ أيار/مايو ١٩٨٤ ،

ان يضع في اعتباره قرارات مؤتمر منظمة العمل الدولية في عام ١٩٧٤ وصام
١٩٨٠ بشأن فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، بشأن اعلان منظمة العمل
الدولية المتعلق بالفصل العنصري ، وما يتصل بالموضوع من قرارات مؤتمر العمل الدولي
ولجنة العمل التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية ،

١ - يناشد منظمة العمل الدولية أن تزيد ما تقدمه من مساعدة تقنية إلى العمال
الفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة بهدف القضاء على معاناتهم ودعم مقاومتهم
وتحسين ظروف عملهم ومعيشتهم ؛

٢ - يقدّر الجهود التي يبذلها المدير العام لمنظمة العمل الدولية بتقديم تقرير
سنوي يتعلق بأحوال العمال الفلسطينيين والعرب في الأراضي العربية المحتلة ، بيد أن
المؤتمر يعتقد ان الجهود ينبغي ألا تتوقف عند هذا الحد بل ان تتواصل طوال العام
لجعل اسرائيل تلتزم بالتوصيات المدرجة في التقارير السنوية ؛

٣ - يؤكد من جديد ضرورة أن تركز منظمة العمل الدولية يوماً واحداً أثناء مؤتمر
العمل الدولي من أجل تأييد ودعم نضال ومقاومة الشعب الفلسطيني والعمال الفلسطينيين
في الأراضي العربية المحتلة وانهاء الاحتلال الصهيوني ؛

٤ - يرجو من منظمة العمل الدولية أن تكثف مساعدتها التقنية لحركات التحرير في
الجنوب الأفريقي التي تعترف بها منظمة الوحدة الإفريقية، والمنظمات العمال ، من أجل
مساعدتها في نضالها ضد الفصل العنصري ؛

٥ - يرجو من فريق التنسيق ضمان متابعة هذا القرار .

٧ - مشروع قرار بشأن مركز القدس مقدم من مجموعة الدول العربية

ان المؤتمر الثالث لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى المعقود في ماناغوا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيار/مايو ١٩٨٤ :

ان يؤكد من جديد القرارات الصادرة عن مؤتمرات واجتماعات رؤساء دول ووزراء خارجية بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى والتي تؤكد حقوق وكفاح الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، وان يؤكد من جديد أيضا حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في العودة الى دياره وممارسة تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة في اراضيه الوطنية ،

وان يؤكد من جديد قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة فيما يتعلق بمدينة القدس ، ولا سيما القرارات ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١) التي أعلنت أن تدابير اسرائيل وقوانينها فيما يتعلق بالقدس غير شرعية وباطلة ؛ والقرار ٤٧٦ (١٩٨٠) الذي أعرب فيه مجلس الأمن عن أسفه ازاء استمرار اسرائيل في تغيير الطابع المادي للمدينة المقدسة وتكوينها الديموغرافي ومؤسساتها ومركزها ؛ والقرار ٤٧٨ (١٩٨٠) الذي دعا فيه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لها بعثات دبلوماسية في القدس الى سحب تلك البعثات من المدينة المقدسة ،

وان يؤكد من جديد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك الحق في تقرير المصير دون أي تدخل خارجي وحقه في الاستقلال والسيادة ، والقرارات المتعلقة بالقدس - لا سيما القرار ٢٢٥٣ (١٩٦٧) والقرار ٢٢٦٤ (١٩٦٧) والقرار ٣٥/١٦٩ (١٩٨٠) ، التي شجبت بقوة اصدار اسرائيل القانون الاساسي بشأن القدس الذي يعد انتهاكا للقانون الدولي . وقررت الجمعية العامة ايضا ان تعلن أن جميع التدابير التشريعية والادارية التي اعتمدها اسرائيل ، والتي فيرت ، وتسمى الى تغيير ، طبيعة مدينة القدس المقدسة (لا سيما القانون الاساسي) ، والتي تعلن القدس عاصمة لاسرائيل هي تدابير لاغية وباطلة ؛ واعتبرت كل تلك التدابير غير شرعية وذكريتها يجب ان تُلغى ،

وان يشير ايضا الى أن القرار ٣٦/١٢٠ والقرارين ٢٠٧/٣٥ و ٢٢٦/٣٦ الصادرة عن الجمعية العامة ، تشجب عدم قيام اسرائيل بتنفيذ قرارات الجمعية العامة بشأن القدس والقرار المثير الى الغاء الاجراء الاسرائيلي الذي يجعل القدس عاصمة لها ،

١ - يدين بقوة إسرائيل لاستمرارها في احتلال الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى ، وإقامة المستوطنات بشكل غير مشروع في تلك الأراضي ، وتدمير المساكن ، واغتصاب تلك الأراضي ، وطرد أعضاء نقابات العمال متذرة بمختلف الذرائع ، ويدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان إنهاء العدوان الصهيوني واحتلال إسرائيل لجميع المقررات والقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الأمم المتحدة ؛

٢ - يدين بشدة جميع التدابير الصهيونية التي اتخذتها إسرائيل بفرض تغيير مركز مدينة القدس المقدسة وجعلها عاصمة لها ، ويؤكد من جديد أن جميع التدابير التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل لهذا الغرض باطلة ولاغية ؛

٣ - يعلن بحزم أن أي عمل تدميري ينتهك قدسية المعابد وغيرها من الأماكن المقدسة وما يحيط بها في القدس ، أو اتخاذ أي إجراء آخر من هذا النوع إنما يؤدي إلى تفاقم الحالة ؛

٤ - يندد بشدة بنقل سفارتي السلفادور وكوستاريكا إلى القدس حيث أن ذلك يشكل انتهاكاً ليس فقط لقرارات حركة عدم الانحياز بل كذلك لقرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بمركز القدس ؛

٥ - يندد بشدة بالجهود المبذولة في الولايات المتحدة لنقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس انتهاكاً لقرارات حركة عدم الانحياز وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة ؛

٦ - يحث جميع الأعضاء وكذلك المنظمات والمؤسسات الدولية على الالتزام بالقيود بقرارات حركة عدم الانحياز وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التابعين للأمم المتحدة فيما يتعلق بمدينة القدس ؛

٧ - يحث الأمم المتحدة بوجه خاص والمنظمات الدولية إلى أن تتخذ تدابير محددة وفعالة للحفاظ على المركز القانوني لمدينة القدس ، وإلى أن تعلن أن جميع التدابير التي اتخذتها إسرائيل في هذا الصدد لاغية وباطلة ؛

٨ - يؤيد بقوة الاقتراح الذي يدعو إلى أن يخصص أثناء مؤتمر العمل الدولي السنوي لفلسطين يحتفل به دعا لكفاح العمال والسكان في الأراضي العربية المحتلة من أجل إنهاء الاحتلال الصهيوني ، ونضامنا مع ذلك الكفاح .

٨ - مشروع قرار بشأن جنوب افريقيا

ان المؤتمر الثالث لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى، المعقود في ماناغوا في الفترة من ١٠ الى ١٢ أيار/مايو ١٩٨٤ ،

ان يلاحظ مع القلق استمرار ممارسة التمييز العنصري والفصل العنصري في جنوب افريقيا ، واستمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا من جانب النظام العنصري في جنوب افريقيا ،

وان يؤكد من جديد الحق الأصيل وغير القابل للتصرف لشعب ناميبيا في الحرية والاستقلال ،

وان يشير الى قرارات مجلس الأمن ٣٨٥ (١٩٧٦) و ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٤٣٩ (١٩٧٨) التي طلب فيها ، في جملة أمور ، اجراء انتخابات حرة وعادلة في ناميبيا تحت رعاية واشراف الأمم المتحدة ،

وان يشير أيضا الى الاعلان الصادر عن مؤتمر العمل الدولي المعقود في عام ١٩٦٤ ، الذي أدان نظام جنوب افريقيا لسياسة الفصل العنصري التي ينتهجها ، ولا انتهاكه الحقوق والحريات النقابية ،

وان يحیی المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) للسياسة الواقعية التي تنتهجها وللوقوف البناء الذي اتخذته في مناسبات عديدة بهدف تيسير ايجاد حل سياسي لمشكلة ناميبيا ، وفقا للقرار ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي اتخذته مجلس الأمن ،

وان يشير الى الأحكام ذات الصلة الواردة في الاعلان الصادر عن مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي في الفترة من ٧ الى ١٣ آذار/مارس ١٩٨٣ ،

١ - يدین نظام جنوب افريقيا لاستمراره في احتلاله غير المشروع لناميبيا ولسياسة الفصل العنصري التي ينتهجها ، وكذلك لانتهاكاته المتعمدة والمتكررة لقرارات ومقررات الأمم المتحدة بشأن ناميبيا والفصل العنصري في جنوب افريقيا ؛

٢ - يدین أيضا الأعمال اللاانسانية التي يتركها النظام العنصري ضد الطبقة العاملة في جنوب افريقيا ، ولا سيما الأغلبية الافريقية ، الأمر الذي يشكل انتهاكا للحرية والحقوق النقابية ؛

٣ - يستتكر معاملة النظام العنصري اللاانسانية للعمال المهاجرين ؛

٤ - يدين بشدة انتهاك النظام العنصرى في جنوب افريقيا للسيادة الوطنية لبلدان خط المواجهة والبلدان الافريقية المجاورة واستقلالها وسلامتها الاقليمية عن طريق العدوان المسلح المباشر واستخدام المرتزقة والعنصرين ، بما في ذلك ممارسة الضغوط الاقتصادية عن طريق الخبراء والمساعدة الاسرائيلية بهدف زعزعة حكومات تلك الدول المستقلة ذات السيادة لمعارضتها للتمييز العنصرى والفصل العنصرى بجميع مظاهرها ؛

٥ - يحث جميع الدول ، ولا سيما بلدان عدم الانحياز وغيرها من البلدان الصديقة ومنظمات الأمم المتحدة وحركات التضامن على تعزيز ومضاعفة ما تقدمه من تأييد أدبي وسياسي ومساعدة مادية لسوابو ولحركات التحرير الوطني في جنوب افريقيا ، التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، بهدف تمكينها من مواصلة كفاحها المسلح من أجل التحرير الكامل لناميبيا وجنوب افريقيا ؛

٦ - يعرب عن قلقه البالغ لأن مجلس الأمن قد منع عدة مرات من فرض جزاءات شاملة والزامية على نظام جنوب افريقيا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بسبب التصويت السلبي لثلاثة من أعضائه الدائمين ؛

٧ - يحث جميع الحكومات والمنظمات الدولية على قطع اتصالاتها بالنظام العنصرى في جنوب افريقيا ، ويكرر النداء الذى وجهه رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز المعقود في نيودلهي من أجل وقف جميع أنواع المساعدات المقدمة من صندوق النقد الدولي والوكالات المتخصصة الأخرى الى جنوب افريقيا .

٩ - قرار بتوجيه الشكر الى شعب
وحكومة نيكاراغوا

١٩٨٤ : بعد ٥٠ سنة ... مازالت
ذكرى ساندينو باقية

ان المؤتمر الثالث لوزراء العمل في بلدان عدم الانحياز وبلدان نامية أخرى ،
المعقود في ماناغوا ، في الفترة من ١٠ الى ١٢ أيار/مايو ١٩٨٤ ،

١ - يعرب عن الارتياح ان اجتمع في وطن اوغستو سيزار ساندينو ، بطـل امريكا ، في الذكرى السنوية الخمسية لوفاته ، فاستطاع أن يشهد عن كئيب الجهد والجدارة التي يبذلها شعب نيكاراغوا بخماس ثوري تحت القيادة الحكيمة لحكومة اعادة البناء الوطني وجبهة التحرير الوطني الساندينية في بناء نيكاراغوا جديدة مستقلة وذات سيادة ومزدهرة ؛

.../...

- ٢ - يقدر الخطاب الحازم المنور الذي ألقاه في المؤتمر قائد الثورة دانييل أورتيغا سافيدرا ، منسق مجلس حكومة إعادة البناء الوطني ، وكرر فيه الاعراب عن عزم شعب نيكاراغوا وحكومتها على مواجهة جميع التهديدات بالتدخل والعدوان والأعمال العدائية الموجهة ضد نيكاراغوا ، وعلى الدفاع عن مبادئ حركة عدم الانحياز والحفاظ على وحدتها ؛
- ٣ - يثني على حكومة نيكاراغوا للجهود الضخمة المبذولة من أجل نجاح عقد المؤتمر ، الذي يسهم في تعزيز وترابط حركة عدم الانحياز ، لا سيما نظراً للصعوبات الاقتصادية الهائلة الناجمة عن تصاعد العدوان العسكري الاجنبي ؛
- ٤ - يرغب في أن يعرب عن ارتياحه للعمل الممتاز الذي قام به السيد بنديكو مينيسيز فونسيسكا ، وزير العمل في نيكاراغوا ، بوصفه رئيساً للمؤتمر ، وللجو الأخوي الكريم الذي ساد طوال المناقشات ؛
- ٥ - يؤكد ثقته وتفاؤله بأن البيانات والمقررات التي اعتمدها هذا المؤتمر سوف تسهم في دعم التعاون بين بلدان عدم الانحياز ، وتعزيز كفاح هذه الحركة ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد ؛ وفي القضاء على الفصل العنصري والعنصرية (بما فيها الصهيونية) وسائر أشكال السيطرة والعدوان والتدخل والاحتلال والضغط الاجنبي ؛ وفي توطيد السلم والأمن العالميين بغية تعزيز التنمية المستقلة لشعوب امريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا واوروبا .
-